بيئة الأعمال الخاصة في اليمن 2022

تم إعداد هذه الورقة بالاعتماد على بيانات مسح منظمة العمل الدولية ILO حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعام 2021 ، التقرير الخاص باليمن.

خلفية عامة .

تُعد بيئة الأعمال التجارية والممارسات الإدارية من المحركات الرئيسية لأداء الشركات والمؤسسات الخاصة، لما لها من أهمية كبيرة في تحسين ونمو الإنتاجية وتخصيص الموارد اللازمة للعمليات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن أثرها الكبير على النمو الاقتصادي الكلي والتنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة. وقد أظهرت مجموعة متزايدة من الأدبيات أن جودة بيئة الأعمال التجارية هي المحدد الرئيسي لأداء الشركات، كما أن البيئة التجارية المعيبة والممارسات الإدارية الرديئة قد تعوق الإنتاجية والعائدات على الاستثمار، كما قد تؤدي حتمًا إلى إبطاء معدلات تشغيل العمالة والنمو الاقتصادي[1].

تعرف بيئة الأعمال التمكينية بأنها: مجموعة من الظروف التي يمكن أن تحسن قدرة المنشآت الاقتصادية على التشغيل والنمو والتطور وخلق وظائف لائقة، كما تتضمن السياسات والإجراءات الحكومية المحفزة على الابتكار وتشجيعه من خلال السياسات والحوافز المالية وغير المالية، وتشمل البيئة التمكينية لتنمية المشاريع المستدامة مجموعة واسعة من العوامل، منها المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية واستقرار الاقتصاد الكلي وسيادة القانون وحقوق الملكية الآمنة والهياكل الأساسية المادية والرقمية، فضلاً عن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد شهد وضع بيئة الأعمال التجارية في اليمن تراجعاً مستمراً خلال السنوات العشر الماضية، حيث يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي 2020 إلى تراجع اليمن من المرتبة 105 عالمياً والتاسعة عربياً في العام 2011 إلى المرتبة 133 عالمياً والحادية عشرة على مستوى الدول العربية في عام 2014، لتصل في نهاية المطاف في العام 2020 إلى المرتبة 187 عالمياً[2] وعلى المستوى العربي لم يأت بعد اليمن إلا الصومال والتي جاءت في المركز الأخير عالمياً خلال العام.

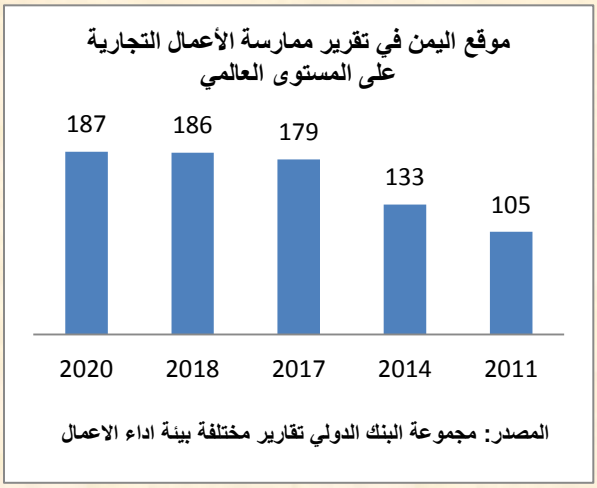

يبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 أن اليمن كانت في مراكز متأخرة على مستوى العالم في معظم المؤشرات وبالذات في مؤشر التجارة عبر الحدود (188 من 190 دولة) ومؤشر الحصول على الكهرباء (187) ومؤشر استخراج تصاريح البناء (186)، ولم تحقق نتائج جيدة نسبياً إلا في مؤشرين اثنين هما مؤشر تسجيل الملكية (86) ومؤشر دفع الضرائب (89)، كما يبين التقرير 2020 حدوث تحسن طفيف فيما يتعلق بمؤشر تسوية حالات الإعسار وتحسن جيد في مؤشر بدء النشاط التجاري مقارنة بالتقرير السابق 2019.

[1]- منظمة العمل الدولية، نمو الانتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2022.
[2]- البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدير بالذكر ان السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة خلال السنوات الماضية كانت أحد أهم التحديات التي أثرت وبصورة كبيرة على نمو الشركات والمؤسسات ومستوى إنتاجيتها، حيث تشير نتائج بعض المسوحات الحديثة3 إلى أن 70% من إجمالي الشركات والمنشآت الخاصة في اليمن ترى أن السياسات الحكومية كانت غير كافية لإيجاد بيئة أعمال معززة للابتكار ومحفزة لاعتماد التكنولوجيا.

تحديات بيئة الأعمال في اليمن 2021.

وخلال العام 2021 بينت مجموعة كبيرة من المنشآت التجارية والصناعية والخدمية اليمنية وجود عدد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تنمية مشاريعها الإنتاجية والخدمية وتعوق استدامة العمل فيها، حيث جاءت مشكلة عدم الاستقرار السياسي في اليمن جراء الصراع والحرب في المرتبة الأولى وبنسبة 40% من إجمالي الشركات والمؤسسات التي شاركت في المسح بما لذلك من انعكاسات خطيرة على بيئة الأعمال التجارية والصناعية واسهامها المباشر في زيادة التكاليف الإنتاجية على المنشآت وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية.

من ناحية ثانية مثلت مشكلة التمويل ومحدودية الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية والمؤسسية التحدي الرئيسي الثاني للمنشآت الخاصة في اليمن وبنسبة 36% من إجمالي المنشآت بما لذلك من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على المنشآت

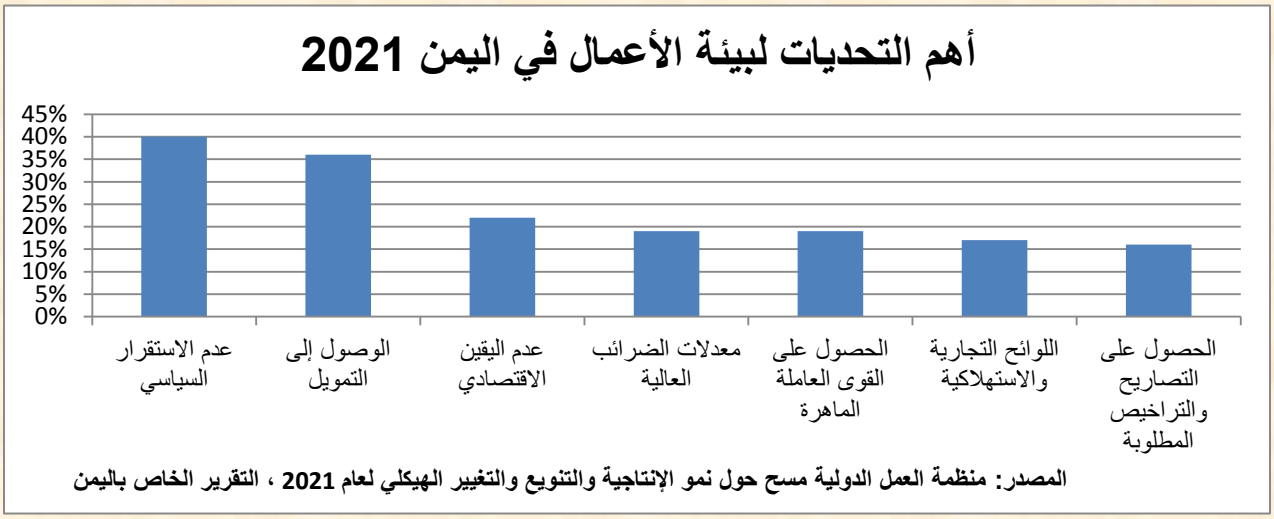

المصدر: منظمة العمل الدولية مسح حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعام 2021 ، التقرير الخاص باليمن

الخاصة وعدم قدرتها على النمو والتوسع المستقبلي، مع العلم أن محدودية الوصول إلى التمويل يمثل تحديًا خاصًا للمؤسسات الصغيرة وبنسبة تصل إلى 50% منها مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة.

[3]- منظمة العمل الدولية مسح حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعام 2021 ، التقرير الخاص باليمن.

ونتيجة لصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية والمؤسسية والمتمثلة في القطاع المصرفي التجاري المحلي في المقام الأول ومصادر التمويل الخارجية المتاحة عبر المنظمات الاقتصادية الدولية وبالذات مؤسسة التمويل الدولية الخاصة التابعة للبنك الدولي ومثيلاتها من مؤسسات التمويل الدولية واللازمة لتوسيع الاستثمارات الخاصة والمحافظة على مستويات الإنتاجية وتطويرها وتنميتها، فغالباً ما تتجه المنشآت الخاصة المختلفة إلى تعديل استراتيجياتها التمويلية لتعتمد في المقام الأول على التمويل الذاتي والمتمثل في المدخرات الفردية أو مدخرات الشركات أو اللجوء إلى الأهل والأصدقاء للمساهمة في تمويل أنشطة تلك المؤسسات، وفي هذا الصدد تشير نتائج مسح الإنتاجية إلى اعتماد غالبية المنشآت وبالذات الصغيرة والأصغر منها على مواردها الخاصة، فيما تعتمد حوالي 55% من المنشآت الكبيرة على نفس الموارد لتمويل عملياتها الإنتاجية والاستثمارية، فيما بلغت نسبة المنشآت الخاصة التي حصلت على تمويل من القطاع المصرفي المحلي في اليمن 2020 حوالي 4% فقط مقارنة بحوالي 23% من المنشآت على المستوى العربي، وحوالي 39% في الأردن، 20% في كل من لبنان وفلسطين[4].

معدل استخدام الموارد الخاصة في تمويل العمليات الإنتاجية بحسب حجم المنشأة

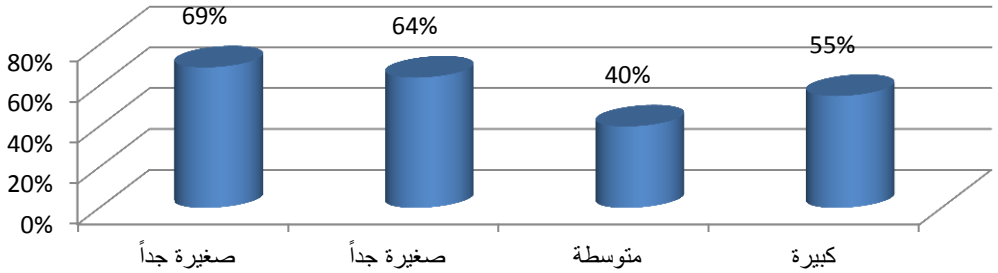

المصدر: منظمة العمل الدولية مسح حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعام 2021 ، التقرير الخاص باليمن

كما جاءت مشكلة عدم اليقين الاقتصادي في المركز الثالث بين التحديات والمعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في اليمن وبنسبة 22% ، مع العلم أن مشكلة عدم اليقين الاقتصادي ناشئة عن انقسام المؤسسات الحكومية بين أطراف الصراع المختلفة وبالذات البنك المركزي اليمني والمؤسسات الجبائية المختلفة والمتعددة وقيام كل طرف باتباع سياسات مالية ونقدية مختلفة بل ومتضاربة في بعض الأحيان، وبالتالي صعوبة تنبؤ القطاع الخاص بماهية السياسات الاقتصادية التي يمكن التكيف معها والعمل في ظل حالة من الشك والتوقع.

[4]- الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، مؤشرات أداء القطاع الصناعي في ظل الصراع والحرب، صنعاء ، يونيو 2022.
https://fycci-ye.org/?id=246&name=-(-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%88-(-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8

وعلى الرغم من التأثيرات السلبية الكبيرة للمعوقات السابقة والتي تسهم وبلا شك في صعوبة استمرارية العمليات الإنتاجية للمؤسسات الخاصة، كما تحد من قدرتها على النمو والتوسع، إلا أن هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية عما سبقها وبالذات تلك المتعلقة بارتفاع معدلات الضرائب والتي تمثل مشكلة أساسية لحوالي 20% من المنشآت، وكذلك الحصول على القوى العاملة الماهرة والمدربة وتغير للوائح والقوانين المنظمة للأعمال بصورة عشوائية وغير منظمة، فضلاً عن مشكلة الحصول على تراخيص وتصاريح العمل اللازمة من الجهات الحكومية المختلفة المحلية منها والمركزية والتي تمثل تحدياً لحوالي 16% من المنشآت الخاصة.

استشراف المستقبل.

من المؤكد أن الأضرار التي لحقت بمنشآت الأعمال الخاصة بسبب الصراع والحرب الدائرة منذ العام 2015، قد دفعت بالعديد من المنشآت إلى البحث عن طوق النجاة من خلال اتباعها استراتيجيات تكيف مختلفة للاستمرار في عملها ومجابهة التحديات التي تواجهها، خصوصاً وأنها تعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية غير ملائمة بالمطلق، ووفقاً لنتائج مسح منظمة العمل الدولية حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعا2021، يمكن للشركات الخاصة في اليمن تنفيذ العديد من الاستراتيجيات لزيادة الإيرادات وتعزيز نمو الأعمال والإنتاجية، وأبرز تلك الاستراتيجيات هي :

- تقديم منتجات أو خدمات جديدة ملبية لاحتياجات المجتمع ومتواكبة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومع أنماط الاستهلاك الجديدة، فضلاً عن تكيف المنتجات مع ظروف السوق سريعة التغير.
- ضمان تخطيط استمرارية الأعمال وابتكار ممارسات إدارية جديدة قادرة على معالجة التحديات الأساسية التي تواجهها وعلى رأسها تحديات الاستقرار السياسي ومنها على سبيل المثال تطوير برامج لإدارة المخاطر المتوقعة، إلى جانب زيادة الممارسات الإدارية والتسويقية عن بعد (عبر الانترنت) والعمل على دمج الحلول الرقمية في عملياتها الإنتاجية والتسويقية.

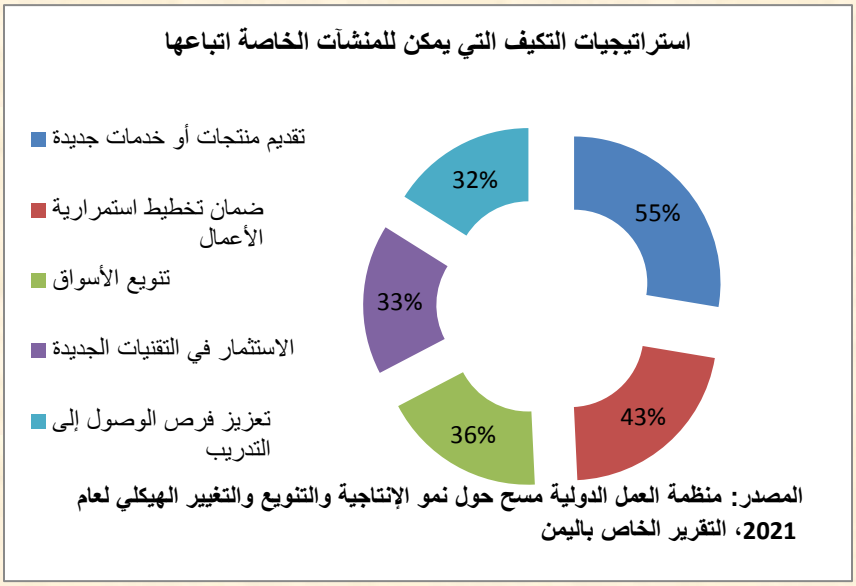

المصدر: منظمة العمل الدولية مسح حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعام 2021، التقرير الخاص باليمن

- تنويع الأسواق، سواءً على المستوى المحلي واستهداف شرائح وفئات سكانية جديدة، أو من خلال محاولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.
- الاستثمار في التقنيات الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن إعطاء أهمية أكبر لعمليات البحث والتطوير وبالذات في جانب العمليات الإنتاجية.
- تعزيز فرص العمالة بإمكانية الوصول إلى فرص التدريب، كون تطوير المهارات للقوى العاملة في المنشآت أمراً بالغ الأهمية لزيادة الكفاءة العامة للمنشآت.

ومع أهمية اعتماد التكنولوجيا كوسيلة حديثة لتعزيز نمو المؤسسات ورفع مستوى إنتاجيته، إلا أن الشركات والمؤسسات قد تواجه حواجز عديدة لتطوير وترقية تكنولوجيا الإنتاج السابقة أو تطوير واعتماد تكنولوجيا جديد. وفي هذا السياق أشارت المؤسسات المشاركة في مسح الإنتاجية في اليمن 2021 إلى مجموعة من العوائق التي تحول دون ترقية تكنولوجيا الإنتاج في اليمن وزيادة استخدامها في ال عمليات الإنتاجية والتسويقية وأهمها:

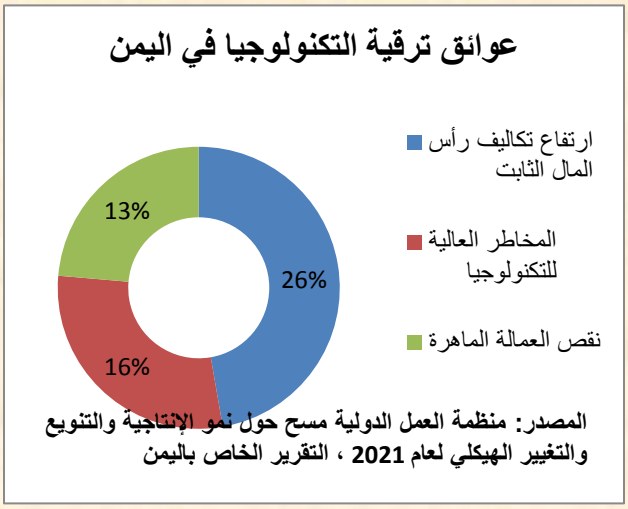

المصدر: منظمة العمل الدولية مسح حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لعام 2021 ، التقرير الخاص باليمن

- ارتفاع تكاليف رأس المال الثابت، وبالذات للمنشآت الصغيرة والأصغر والتي تعاني من مشكلة محدودية رأس المال مقابل التكلف العالية.
- المخاطر العالية للتكنولوجيا وبالذات تلك المرتبطة بجوانب الأمن السيبراني.
- نقص العمالة الماهرة لتشغيل التكنولوجيا وصيانتها، وبالذات في جانب المنشآت الكبيرة والتي تتطلب عملياتها الإنتاجية تكنولوجيا متطورة ومعقدة نوعاً ما.

التوصيات.

- من المهم العمل على تهيئة بيئة استثمارية وإنتاجية ملائمة لتنمية المشاريع بصورة دائمة ومستدامة، ويتطلب ذلك في المقام الأول معالجة التحديات والصعوبات التي تواجهها المنشآت الاقتصادية الخاصة.
- تشجيع الشركات على تطوير برامج إدارة المخاطر لتعزيز مرونة الأعمال وتبنى استراتيجيات مختلفة للتكيف مع الصدمات والأوضاع السياسية والأمنية المتغيرة.

- تعزيز جوانب الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال والمؤسسات التعليمية في خلق بيئة استثمارية واقتصادية محفزة لتطوير الأعمال وملبية للتطلعات التنموية.
- الاستثمار في الرأس مال المعرفي وتنمية المهارات التقنية اللازمة لتحسين الكفاءة الإنتاجية وتخصيص الموارد المتاحة بصورة أفضل أمر في غاية الأهمية للانتقال من النموذج التقليدي إلى نموذج التنمية الاقتصادية القائم على أساس الإنتاجية.